مجلة اتّحاد الجامعات العربيّة للآداب المجلد 19 العدد 2، 2022، ص ص 525-554

# تعدّد الدلالة الوظيفيّة للمفعول به في ضوء نظريّة السَّبْر

خالد بن سليمان الكندي*

تاريخ الاستلام 2021/10/7 تاريخ القبول 2021/11/25

https://doi.org/10.51405/19.2.9

**ملخّص**

يدل مصطلح "المفعول به" عند النحويين على دلالات عدة، فهو: 1- المحل الذي وقع عليه فعل الفاعل. 2- ونتيجة التحويل. 3- و"المسند" و"المسند إليه" في الإسناد المؤوّل إلى ما وقع عليه فعل الفاعل. 4- وما شارك الفاعل في فعله. وغير ذلك. وبسبب تعدد وظائف المفعول به أصبح مفهومه بين النحويين ملتبسًا بمفاهيم أخرى مثل "المنصوب على نزع الخافض". وتسعى دراسة الباحث إلى معرفة السبب الذي دفع النحاة إلى إطلاق مصطلح واحد هو "المفعول به" على كل هذه الوظائف على اختلافها، وحل مشكلة اللبس بين مفاهيم المفعول به وغيرها من مفاهيم المصطلحات الأخرى، وذلك عبر نظرية السبر، وهي نظرية وجودية ومعرفية حديثة تسعى إلى تقييم أسس العلم وحل مشاكله الاصطلاحية.

**الكلمات المفتاحيّة**: المفعول به، تعدد الوظائف، نظرية السبر.

## أهمّيّة الدراسة وأهدافها:

مصطلح "المفعول به" أحد المصطلحات المشكلة، وذلك لتعدد وظائفه، وغياب التنظير العلمي الدقيق للفصل بين مفاهيمه الكثيرة ومناقشة مدى استحقاقه كل هذه المفاهيم، وتقويم الأُسُس التي اعتمد عليها النحويون في تأصيل هذا المصطلح ووضع حدوده، ونحن نستعين في حل هذه المشكلة بآلية نظرية جديدة سمّيناها "السبر"، والغاية من دراسة المفعول به في ضوء نظرية السبر أن نجيب عن الأسئلة التالية:

1) ما الدلالات التي تنشأ من وجود مفعولين أو ثلاثة؟
2) هل كُلُّ مفعول به ثان أو ثالث يدل على ما وقع عليه فعل الفاعل؟
3) إذا كان وجود مفعولين أو ثلاثة في الجملة يُسبِّب توليد دلالات أخرى غير محل الحدث، فما الذي دعا النحويين إلى إطلاق مصطلح المفعول به على كل هذه الدلالات رغم اختلافها؟

© جميع الحقوق محفوظة لجمعيّة كلّيّات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتّحاد الجامعات العربيّة 2022.

* أستاذ مشارك، جامعة السلطان قابوس، عُمان.

4) الأصل في كل وظيفة نحوية أن يكون لها مفهوم واحد، وأن تَسْلُكَ عناصرُها اللغوية السلوكَ نفسَه الذي يحقق هذه الوظيفة. فهل يمكن لنظرية السبر أن تكتشف الآلية التي تسير عليها المفاعيل الثلاثة (المفعول به الأول والثاني والثالث)، بحيث تُسوِّغ سبب إطلاق مصطلح المفعول به على المفاعيل الثلاثة؟

5) هل تعدُّد المفاهيم للمصطلح الواحد مسوِّغ علمي للحفاظ عليها ضمن مصطلح واحد؟ وإذا قُبِل ذلك فهل سيُتّخذ هذا الإجراء في سائر أبواب النحو ووظائفها؟

6) إذا كان تعريف المفعول به - بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل - غير صالح لكل المفاعيل، فهل تَقْصُرُ نظرية السبر المفعول به على ما وقع عليه فعل الفاعل؟

7) وإذا أمكن لنظرية السبر التوصل إلى الآلية التي تفسّر سلوك المفاعيل الثلاثة فهل يمكنها خلخلة نقاط الالتباس بين مفهوم المفعول به وما يشتبه به مثل المنصوب على نزع الخافض، والمسبوق بحرف جر دال على التعدي، وما يقبل الظرفية والمفعولية، والمنصوب بتضمين فعل فعلًا آخر، وما سبقه حرف جر زائد، وبذلك نرفع اللبس ونفك الارتباط بين هذه المفاهيم المتداخلة؟

8) هل تستطيع نظرية السبر تصنيف الأفعال المتعدية إلى أكثر من فعل إلى مجموعات؛ بحيث تَحْكُمُ كلَّ مجموعة سماتٌ وسلوك معين؟

**مقدمة في نظرية السبر وأدبياتها السابقة:**

الكون عالم مغلق يسير وفق نظام واحد؛ لأن مصدره واحد، وقد اجتهد العلماء في دراسة الموجودات، وجعلوا لكل مجموعة من الأجناس المشتركة علمًا، ثم اقتضت الحاجة إلى إنجاز لغة موحَّدة للعلوم، وآلية تضبط طرائق التفكير، ومعالجة لتأطير المفاهيم، ومقاربة لتعريف المصطلحات، فكان المنطقُ.

لم يجعل أرسطو المنطق أحد أنواع العلوم النظرية ولا العملية؛ لأنه كان يراه الأورجانون (الأداة التي تفتقر إليها كل العلوم لضبط التفكير في الموجودات التي تدرسها)، ووضع عشر مقولات للتفرقة بين الماهيات، وعُنِي بدراسة الكليات الذاتية والكليات العرضية للتمييز بين الكليات وتعريف المصطلحات في العلوم المختلفة وضبط مفاهيمها، لكن مقولاته العشر ومنطقه لم يقدم آلية ناجحة لحصر أنواع الموجودات والتمييز بينها بمنهج علمي، ولم يهدف إلى فتح رؤية أرحب بالنظر إلى كل موجود من مختلف الزوايا المحتملة التي نسمّيها في نظرية السبر: العلاقات.

إن نظرية "السبر" خطة لتحليل موضوع، تنظر في الآراء والدراسات التي قيلت فيه، وتحاول أن تُحْصِيَ الأطراف المَعْنِيّة به، والأفكارَ التي تخصه، ثم تصنّف هذه الأطراف والأفكار

وكل ما يخصه إلى ستة أنواع من الموجودات نسميها المسبورات، وهي: الوحِْدات والأحداث والحالات والعلاقات ووالجدانيات والزمان، ثم تنظر فيما بينها من علاقات مباشرة ومجاوِزة، وذلك لوضع رؤية واسعة كفيلة بالنظر إلى الموضوع من زوايا مختلفة، ومعالجة إشكالاته الاصطلاحية والمفهومية والإجرائية. وسنستعين بنظرية السبر لإعادة النظر إلى المفعول به وما يتعلق به (الحدث، الجملة، الإسناد ...) وفق آلية اشتغال السبر، ومقولاتها النظرية، وخطواتها الإجرائية.

**إن أي** نظرية لا يمكن أن تكون مقبولة إلا إذا قدّمت مشروعية وجودها المتمثلة في إشكالية تريد حلّها، وجهاز اصطلاحي ومفاهيمي جديد يوضِّح آلِيّة اشتغالها، ونموذج تطبيقي قادر على إثبات قدرة النظرية على الاشتغال، ولذا نشر الباحث مجموعة دراسات استعمل فيها نظريته "السبر" لحل إشكالات مختلفة؛ وهذه الدراسات هي:

1) فتنة المصطلحات والمفاهيم اللغوية، مفهوم الكلمة أنموذجًا، مجلة العلوم الاجتماعية والتربوية RESS، أنطاليا، تركيا، (20 ديسمبر 2018)، العدد 34، المجلد 5، البحث الرابع عشر، ص1007-1029. وهو بحث يستعين بالعلاقات بين الوحدات والأحداث للتفرقة بين الوحدات اللغوية؛ ليفصل بين ما يمكن أن يكون وحدة وما ليس وحدة، وليوضح الفرق بين الكلمة والمورفيم بعد مناقشة إشكالية مفهومها عند النحويين وفلاسفة اللغة واللسانيات الوصفية واللسانيات العرفنية.

2) إشكال مفهوم الإسناد عند اللغويين والمناطقة، ودور نظرية السبر في معالجته، المجلة العلمية بكلية الآداب في جامعة طنطا، العدد السادس والثلاثين يوليو 2019، ص501-539. وهو بحث يستفيد من التصور الفيزيائي للحدث في وضع مفهوم دقيق للإسناد يُخْرجه من التصورات المشكلة في فهمه التي وقع فيها النحويون والمناطقة وعلماء الكلام والأصوليون واللسانيون والتداولون.

3) بناء المعطيات الاصطلاحية والمفهومية للمعاجم النحوية والصرفية، محاولة لحل إشكالاتها عبر نظرية السبر، مجلة مقابسات في اللغة والأدب، كلية الآداب واللغات، جامعة يحيى فارس بالمدية، الجزائر، المجلد 2 العدد 2 ديسمبر 2020، ص6-43. وفيها عرض الباحث المشكلات التي تواجه المصطلحات والمفاهيم النحوية والصرفية، والحلول التي يمكن أن تقدمها النظرية في هذا الجانب، رغبة في تيسير صناعة المعاجم النحوية والصرفية، وجعل مضمونها أكثر نفعًا.

4) السبر ... أورجانون العلوم الجديد، كتاب صدر عن بيت الغشام، مسقط، 2020، 335ص. وهو الكتاب الذي تضمن تفصيلات نظرية السبر؛ ممهدًا لها بمباحث في المنطق والفيزياء وعلم العلامات واللسانيات العرفنية.

**المبحث الأول: الجهاز الاصطلاحي والمفاهيمي لنظرية السبر:**

السَّبْر في معناه اللغوي مأخوذ من قولهم: ((سَبَرْتُ الجُرْحَ أسْبُرُهُ: إذا نظرتُ: ما غَوْرُه؟))[1]. ومن هذا الأصل اللغوي نشتق "المسبور"، ونعني به: (ما يمكن أن يفكر فيه الإنسان حتى لو كان يجهل حقيقته)، فالمسبور مفهوم يشمل كل شيء سواء كان موجودًا أو معدومًا، وسواء سمع عنه بشري أو لم يسمع عنه، وسواء كان موجودًا في العالم الذي نعرفه أو في كون لا ندركه، وسواء كانت له هيئة أو لم تكن له هيئة، وسواء كان له لفظ يعبر عنه أو ليس له.

ويمكن تقسيم المسبور تقسيمات تتعدد بتعدد الزوايا التي ننظر من خلالها إليه، والذي يهمنا هنا هو: تقسيم المسبورات من حيث التصور الذهني لها؛ فالعقل محدود القدرات ولن يستطيع إدراك كل شيء على هيئته وحقيقته، وذلك لأنه محكوم عليه أن يتخيل الأشياء وفق ما أوهمته به عنها حواسّه، أو وفق ما بلغه من وحي النبوة، أو وفق ما أُعْطِي من قدرة في القياس والاستنتاج والتخيُّل، فهو في النهاية لن يتجاوز حدود قدراته، ولأجل ذلك نستطيع أن نقول إن العقل لا يخرج تخيُّلُهُ لأي مسبور -سواء أراد أن يتخيل ما خطر له أو أن يتخيل ما لا يخطر على البشر- عن التصورات التالية المبنية على حدود قدرته التخيلية وحدود مصادرِ تخيُّله:

1) الوحْدة unit: مسبور يَتصوَّر له العقل كُلًّا وجزءًا سواء أكان له كُلٌّ وجزء في الوجود أم لم يكن، ويشمل: الإلهَ وإن لم يكن ليس كمثله شيء، والعدمَ لأن العقل يتخيله فراغًا أو ظلامًا أي عالمًا افتراضيًّا ينتظر الولادة، والمُحْدَثَ المتحيِّزَ من كائنات خلقها الله، ومصنوعات صنعها الإنسان، ونظيرَ المحدث المتحيز نحو طائر العنقاء والتنّين، وهو ما ليس له وجود، ولكن العقل يتخيله في صورة كُلّ؛ لأن خيال البشرية وحضارتها أَلْبَسَتْ ماهِيَّته بمعطَيَات من العالم المحدَث المتحيِّز. وقد أفرد الفلاسفة مفاهيم كثيرة في كتب الحدود تصلح أن تكون سمات لكل الوحدات المحدَثة، منها حديثهم عن الهيولي، والصورة، والمادة، والعنصر، والركن، والطبيعة، والجسم، والجوهر، والنهاية، والخط، والسطح، والثقل، والصلب، والتخلخل، والتكاثف، والاجتماع، والتداخل، والاتصال، والتتالي[2].

2) الحَدَث act: هو مسبور مرهون وجودُه بوجود الوحْدة، فهي التي تُنشئه، فينقلها من حالة إلى حالة أخرى، أو يؤثر في وحدةٍ غيرها فينقلها من حالة إلى حالة أخرى، وتحتاج الوحْدة –إن كانت مخلوقًا أو مصنوعًا- لإنشاء الحدث إلى زمان غير متقطّع، ولا يستطيع العقل أن يتخيل للحدث كُلًّا ولا جُزْءًا رغم أن له وجودًا في العالم الخارجي (الكون) أو العالم الداخلي (العقل)، ويَجْمَعُ مفهومُ الحدث عند يعقوب بن إسحاق الكندي (ت 256هـ) بين مفهوم الفعل ومفهوم الحركة، فأما الفعل عنده فهو: ((تأثير في موضوع قابل للتأثير))[3]، وأما الحركة فهي ((تبدّل حال الذات))[4]، فالحركة ليست الحالة التي حصلت للذات بعد التبدل بل هو

التبدل نفسُه، ويحتاج الحدث الصادر عن المخلوق أو المصنوع إلى حيِّز سواء كان حيِّزًا يُحِسُّ به البشر أو حيِّزًا غير محسوس.

3) العلاقة relation: استلزام اعتباري بين طرفين ناشئ عن استنتاج عقلي، ولا ينفك هذا الاستلزام بين الطرفين في مستوى التفكير مادام العقل مصدِّقًا بوجوده في مستوى الواقع. ويستحيل فهم العلاقة دون وجود الطرفين كليهما، فلا يمكن أن تصف (الإنسان) بأنه جنس إلا إذا كنت تعلم أن له أمثلة مثل (فاطمة، سلمان). ولكلٍّ من الطرفين حالة مختلفة (كما في العلاقة التموقعية؛ إذ تكون حالة الطرف الأول أنه ظارف، وحالة الطرف الثاني أنه مظروف)، أو يتفقُ الطرفان في الحالة كما في علاقة التعاند بين الخالق والمخلوق، فهي علاقة بين حَدَثين (هما الإنشاء والنشوء) لا تخلو وِحْدة من أن تَقْبَلَ أحدَهما، ولا يمكن أن تقبل كليهما، فلا يمكن أن توصَف وحدة بأنها خالق ومخلوق في الوقت نفسِه، ولا أن تُوصَف وِحْدة بأنها ليست خالقًا ولا مخلوقًا.

4) الحالة condition: هي الصفة التي عليها المسبورُ في لحظة التفكير فيه، ويمكن صياغتها في جملة فتكون هذه الصفة محمولًا في صيغة وصف مشتق. إن حالة الوحدة هي الهيئة التي تبدو فيها الوِحْدة قبل حَدَث أو أثناء حدث أو بعد حدث، ومثال هذا أن حالة التفاحة قبل أن يَقْضِمَ زيد نصفَها تختلف عن حالتها أثناء قَضْمها، وعن حالتها بعد قَضْمِ نصفها، فقبل قَضْمِها تبدو التفاحة في شكلها المكتمل ولها كتلة معينة، وأثناء قضمها يتقلص شكلها وتتناقص كتلتها، وبعد قضم نصفها يبقى نصف شكلها وتكون كتلتها أقل مما كانت عليه، وربما ظهرت عليها ملامح التأكْسُد، ويمكن تصوير الحالتين الأولى والأخيرة بصورة صامتة photo، في حين أن الحالة الثانية المتفاعلة مع حدث القضم تحتاج إلى movie فيديو.

ويتبادر عند مناقشة مفهوم الحالة سؤال هو: هل الحالة condition في المفهوم السبري هي العَرَض affection الذي يُصِيب الذات (أو الجوهرَ) في مفهوم المناطقة؟ والجواب أن العرض عند المناطقة هو كل ما يطرأ على الجوهر ولا يُغيِّر ماهيته، ومثال هذا أن سِبَاحة زيد لا تغير ماهية زيد، وأنّ تعدد أشكال الشجر لا يغير من حقيقة أنها شجر، ونفهم من هذا أن الماهية هي السمات الأساسية والحدود الضرورية التي لا يقوم الجوهر إلا بها، فالسمات الأساسية للسيارة أن تكون لها عجلات تحمل هيكلًا فيه مقصورة ومُحرِّك يُمكِّنها من التنقل وحَمْل الأشياء، فهذه السمات هي التي تجعل السيارة جوهرًا، وأما كون السيارة بيضاء أو حمراء فهذا عرض، وكون السيارة واقفة أو متحركة في لحظة ما فهذا عرض، وكون السيارة بأربع عجلات أو بعشر عجلات فهذا عرض، وكون السيارة بارتفاع مترين ونصف أو بارتفاع متر ونصف فهذا عرض، وكون السيارة ببابين أو بأربعة أبواب فهذا عرض.

وأما في نظرية السبر فنحن في رحاب العقل البشري ولسنا في قيود المنطق الحادّ الذي يريد أن يضع لكلٍّ من الجوهر والعرض مفهومًا جامعًا مانعًا، فالعقل البشري قد يعتبر السيارة سيارة حتى لو خُلِعَ مُحرِّكها، أو خُلِعَت مقصورتها، وذلك لأنه يلاحظ ما بقي من أجزاء الجوهر الباقية على نسقها فيستنتج منها ماهية الجوهر، ونحن في نظرية السبر نراعي خصوصية ما يتصوره العقل لا خصوصية ما يفرضه المنطقي على العقل، ومن أجل ذلك نقول إن بين مفهوم الحالة في السبر ومفهوم العرض عند المناطقة- عمومًا وخصوصًا من وجه؛ على التفصيل الآتي:

* إن الحدث في المنطق عرض، وهو في السبر ليس حالة.
* بقية الأعراض -غير الحدث- في المنطق هي في السبر حالات.
* سلب الجوهر إحدى كلّيّاته الذاتية التي تتكوّن منها ماهيّته- لا يُعَدّ عرضًا عند المناطقة، ويُعَدّ حالة في السبر مادام العقل قادرًا على تمييز الجوهر بعد فقده لهذه السمة.

5) الوِجْدانيات emotions: إن مفهوم الوجدانيات في النظرية السبرية يشمل الأمور التالية:

* التصورات العقلية سواء كان لها ألفاظ في اللغة تعبر عنها أو لم يكن، ومن المتوقع أن يكون لهذه التصورات إشارات عصبية في الدماغ.
* المشاعر التي يختلف علماء التشريح في نسبتها إلى القلب أو العقل أو الصدر أو النفس أو غيرها من مُعْطَيات الإنسان، ومثال المشاعر: النوايا، والحب، والحقد، والغضب، والخوف، والمرض، والشجاعة. فنحن لا نَقْصُرُ الوجدانيات على ما له إشارة عصبية.

6) الزمان time: هو خَطٌّ خلقه الله وجعل له بداية ونهاية، وفي هذا الخط قَدَّرَ الله على كل مسبور (سواء كان وحدة أو حالة أو حدثًا أو علاقة أو وجدانًا) أن تكون له نقطة بداية في هذا الخط ونقطة نهاية؛ أي أن تكون له في هذا الخط مساحة (مُدّة) يَكُونُ فيها وُجُودُه وفَناؤه.

هذا التعريف الذي تُقدِّمه نظرية السبر للزمان لا علاقة له بالزمان الفلكي المربوط باللحظات والثواني والدقائق والساعات والأيام والشهور والسنين؛ لأن الزمان الفلكي مرهون بإحساس البشر على كوكب الأرض، ولو عاشوا في كوكب آخر لاختلفت وِحْدات قياس الزمان عندهم، ولأجل هذا نقول إن الزمان في المنظور السبري لا يخصّ كوكبًا بعينه، ولا يُقاس بشعور مخلوق معين، وإنما هو التسلسل الذي فرضه الله على مخلوقاته، فجعل بعضها يتقدم في النشأة وبعضها يتأخر، وجعل مُدّة بعضها أطول من مُدّة غيرها.

إن الكائن العاقل يشعر بالأزمنة الثلاثة (الماضي والحاضر والمستقبل) حين يُقابِل - وهو في لحظات تفكيره - بين ما يحصل أمامه الآن متزامنًا مع لحظات تفكيره، وما حصل قبل تفكيره، وما

سيحصل بعد تفكيره. وأما الخالق فلا تُمثِّل الأزمنةُ الثلاثة عنده إلا مخلوقًا واحدًا أَجْبَرَ سائر الخلائق أن تكون مظروفة داخلة؛ مع اختلاف مواقعها في هذا الظرف.

فرّق تمام حسان بين الزمن النحوي (الذي تصنعه أبنية اللغة وتراكيبها) والزمان الفلكي (الذي يشعر به الإنسان من تعاقب الليل والنهار واختلاف المواسم وتسلسل الأحداث)، وصَنَعَ جدولًا للزمن النحوي يمكن أن يُعَدّ في ثلاثة أعمدة، في العمود الأول يأتي عنصر الزمن (الماضي والحال والاستقبال)، وفي العمود الثاني يأتي عنصر الجهة (البعد، القرب، الانقطاع، الاتصال، التجدد، الانتهاء، الاستمرار، المقاربة، الشروع، العادة، البساطة أو عدم الجهة ...)، وفي العمود الثالث عنصر الصيغة (يفعل، كان يفعل، افعل الآن، سوف يفعل ...). وأوضح أن الجهة Aspect هي القرائن التي تُقيِّد الزمن أو الحدث اللذين يدل عليهما الفعل، ويتولى هذا التقييدَ أدواتٌ ونواسخُ مثل (قد، لم، لمّا، لن، لا، ما، السين، سوف، كان، مازال، ظل، كاد، طفق)، وتلعب الظروف (إذ، إذا، إذًا، متى، أيان) دورًا مهمًّا في توقيت حدث الفعل أو الدلالة على اقتران حدثين في زمان واحد، وهناك أسماء تُنْقَل إلى استعمال الظروف وتُوَقِّتُ حدثَ الأفعال مثل (الآن، اليوم، غدًا، بعد سنة، منذ يومين، أمس)[5].

ويتضح من تعريف تمّام حسان للجهة أنه يُدْخِل المَظْهَر في مفهومها، في حين فَرَّقَ بعضُ مَن جاء بعده[6] بينهما، فجعل الجهة مدى امتداد زمن الحدث (ماض منقطع، ماض مستمر، ماض تام، مضارع مستمر ...)، وجعل المَظْهَرَ رأيَ المتكلم في إمكان تحقق الحدث (الاحتمال، الإمكان، التمني، الشرط، الشروع، المقاربة، الرجاء).

**المبحث الثاني: دلالات المفعول به عند النحويين:**

استعمل النحويون مصطلح (المفعول) مجردًا ومقيَّدًا، فإن جرّدوه فقالوا (المفعول) قصدوا الحدث المفهوم من الفعل، ويُعبِّرون عن هذا الحدث المستنتج بالمصدر: ((اِعْلَمْ أن المصدر هو المفعول الحقيقي؛ لأن الفاعل يُحْدِثه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدُلّ عليه، والأفعال كلها متعدية إليه، سواء كان يتعدى الفاعلَ أو لم يتعدّه ... وليس كذلك غيرُه من المفعولين، ألا ترى أن زيدًا من قولك (ضربتُ زيدًا) ليس مفعولًا لك على الحقيقة، وإنما هو مفعول لله سبحانه، وإنما قيل له مفعول على معنى أن فِعْلَكَ وقع به. وإنما سُمِّي مصدرًا لأن الفعل صدر عنه وأُخِذَ منه))[7].

وإن قيّدوا "المفعول" بالذات التي وقع عليها فهو (المفعول به)، وإن قيّدوه بزمان أو مكان حلّت به تلك الذات الواقعُ عليها الفعل فهو (المفعول فيه)، وإن قيّدوه بسبب فهو (المفعول لأجله)، وإن قيّدوه بصحبة فاعله مع فاعل آخر أو بالتزامن مع حدث آخر فهو (المفعول معه)[8].

وعلينا أن نفصل بين المعنى والبنية التي تحمله، فقد تأتي الذاتُ الواقعُ عليها الحدث - ويسميها النحويون محل الحدث - مرفوعة في صيغة ما لم يُسمَّ فاعلُه نحو (ضُرِبَ زيدٌ)، أو مجرورةً بحرف جر زائد في نحو (ما ضربتُ من أحدٍ)، ومع هذا لم يُسمِّ النحويون ما لم يُسمَّ فاعلُه- مفعولًا به؛ بل سَمَّوْه نائب فاعل؛ لأنهم نظروا إلى أن علة الإسناد التي زعموا أنها خوّلت للعرب رفع الفاعل موجودة بعينها في نائب الفاعل: ((اعلم أن قياس العلة أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلة التي عُلق عليها الحكمُ في الأصل، نحو ما بَيَّنَ الباحث من حمل ما لم يُسَمَّ فاعله على الفاعل بعلة الإسناد))[9].

ونظر بعض النحويين إلى التعدي بمعناه اللغوي لا بمفهومه النحوي المصطلَح عليه، فقال: ((فأما المتعدي فما افتقر إلى محل مخصوص يحفظه، وذلك على ثلاثة أضرب: أحدها لم تستعمله العرب إلا بحرف جر نحو (مررت به)، فـ(مررت) يفتقر إلى ممرور به، ولكن لم يُستعمَل إلا بالباء، وكذلك (عجبت من زيد)، فإن جاء في الشعر شيء بغير حرف فضرورة. والضرب الثاني يُستعمَل بحرف جر تارة، وبغير حرف جر أخرى، وكل ذلك اختيار، كقولك: نصحت لك ونصحتك، ففي الموضع الذي استعمل بغير حرف جر لا يقال: حُذِف الحرف منه؛ لأن حذف حرف الجر ليس بقياس، وفي الموضع الذي ذُكِر لا يقال: هو زايد؛ لأن زيادة الجار ليست بقياس أيضًا، وإذا جاء الأمران في الاختيار دل على أنهما لغتان. والضرب الثالث ما يتعدى بنفسه، وهو على ثلاثة أضرب: أحدها يتعدى إلى واحد كـ(ضربت زيدًا) ... والضرب الثاني متعد إلى مفعولين، فمنه ظننت وأخواتها ...))[10]، على أن الباحث لا يوافقه على عدم الفرق بين (نصحته) و(نصحت له)، فاللام دالة على مبادرة الناصح إلى نصح المنصوح وخَصِّه بالنصيحة؛ عناية منه ولطفًا، ولا نوافقه أن ما بعد الباء في (مررت به) في حكم محل الفعل، ونرى أن المرور بالشيء إنما هو مجرد جعله نقطة التماس في خط السير، لا جعله الْمُمَرَّر، ولا نوافقه على عدم ملاحظة معنى السببية لحرف الجر (مِن) في (عجبت من زيد)، فهذا في رأي الباحث مثل قولهم (ذَهِلْتُ منه)، ومعناه غير (أذهلتُه)، وإنما نفرّق بين الفعل المتعدي وغير المتعدي إذا نظرنا إلى هذه المسألة نظرة سبرية فقلنا إن من مفاهيم المفعول به أنه المسبور الذي يرتبط مع الحدث بعلاقة التأثير، فتكون حالة المسبور أنه متأثر، وحالة الحدث أنه مؤثِّر، وهذا هو المفهوم الشائع عند النحويين، وقد عبّر عنه يعيش بن علي بن يعيش (ت646هـ)، فقال: إن التعدي يعني ((أن المصدر الذي هو - مدلول الفعل وهو فعل الفاعل - على ضربين: ضرب منها يلاقي شيئًا ويؤثر فيه فيسمى متعدّيًا، وضرب منها لا يلاقي شيئًا فيسمى غير متعدٍّ، فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيره سُمِّيت متعدية، وكل حركة له لم تكن ملاقية لغيره كانت لازمة أي هي لازمة للفاعل لا تتجاوزه))[11].

غير أن أبرز مشاكل المفعول به أن النحويين جعلوا دلالته غير مقصورة على محل الحدث (المتأثِّر)؛ وسبب هذه المشكلة أن ((أقصى ما يتعدى إليه الفعل من المفاعيل ثلاثة، وذلك أن

الأصل نسبة الفعل إلى الفاعل، ثم إن الفاعل قد يفتقر إلى محل مخصوص يباشره مقصورًا عليه مثل (ضرب زيدٌ عمرًا)، وقد يُحْدِث الفاعلُ الفعلَ لغيره بحيث يصير المُحْدَثُ له الفعلُ فاعلًا به كقولك (أضربتُ زيدًا عمرًا) أي: مَكَّنتُه من إيقاع الضرب به، فأنت فاعلُ التمكينِ من الضرب، و(زيد) مفعول هذا التمكين، والضرب الممكَّن منه حاصل من زيد في عمرو، فـ (زيد) فاعله، و(عمرو) مفعوله. وقد يكون فعل الفاعل متعلِّقًا بشيئين لا يتحقق بدونهما، كقولك (أعطيتُ زيدًا درهمًا)، فالإعطاء من الفاعل لا يتمّ إلا بالآخذ والمأخوذ، إلا أن أحد الشيئين مفعول الإعطاء وفاعل الأخذ، والآخر مفعول لا غير. وقد يكون الفعل متعلِّقًا بمفعول واحد، ولكن يُذْكَر معه غيرُه لتوقُّف فهمه عليه كقولك (ظننت زيدًا قائمًا)، فالمفعول على التحقيق هو المظنون، وهو القيام، ولكن لا يفيد ذكرُه ما لم يُذْكَر مَن نُسِب إليه، وقد تُوجِب هذا الفعل لغيرك فتصير فاعلًا في المعنى لِما تُحْدِثه له، والمستعمَل من ذلك بلا خلاف فعلان: (أعلمتُ) و(أريتُ) المتعديان إلى مفعولين بغير همزة التعدي كقولك (أعلمتُ زيدًا عمرًا عاقلًا)، وهو قبل النقل: (علمتُ زيدًا عاقلًا)، ثم عدّيتَه بالهمزة فأوجبت لزيد العلم بعقل عمرو، وليس بعد هذه العُدّة غاية يُقصَد التعدي إليها؛ إذ لا يُتَصَوَّر أن يوجَد الإسناد لأكثر من واحد حتى يصير بذلك فاعلًا))[12].

ومما سبق نخلص أن الفعل المبني للمعلوم إذا لم يتعدّ إلا إلى مفعول به واحد فإن هذا المفعول يدل على مَن وقع عليه فعل الفاعل، وإذا تعدّى إلى مفعولين أو ثلاثة نشأت في الجملة دلالات متعددة إحداها محل الحدث (ما أصابه فعل الفاعل)، والغاية من دراسة المفعول به في ضوء نظرية السبر تفصيل الدلالات التي تنشأ من وجود مفعولين أو ثلاثة، وما الذي دعا النحويين إلى إطلاق مصطلح المفعول به على كل هذه الدلالات رغم اختلافها؟ وإذا أمكن لنظرية السبر التوصل إلى الآلية التي تفسّر سلوك المفاعيل الثلاثة فهل يمكنها خلخلة نقاط الالتباس بين مفهوم المفعول به وما يشتبه به مثل المنصوب على نزع الخافض، والمسبوق بحرف جر دال على التعدي، وبذلك نرفع اللبس ونفك الارتباط بين هذه المفاهيم المتداخلة؟ وهل تستطيع نظرية السبر تصنيف الأفعال المتعدية إلى أكثر من فعل إلى مجموعات؛ بحيث تَحْكُمُ كلَّ مجموعة سماتٌ وسلوك معين؟

## المبحث الثالث: عَدَدُ ما يقع عليه الحدث الواحد من منظور فيزيائي:

إن الحدث من منظور فيزيائي يَفْنَى بمجرد وقوعه على المفعول به، فيصيب الوحدة أو الوحدات المتأثرة بها دَفْعَة واحدة في زمن واحد، فلو قلت (ضرب زيدٌ عمرًا ثم سالمًا) فإن الضرب الذي وقع على سالم ليس هو الضربَ نفسَه الذي وقع على عمرو، ولو قلت (وَهَب سالمٌ ابنَه كتابًا) فإن الحدث الواقع على الابن غير الحدث الواقع على الكتاب.

إن قصور اللغة عن التعبير عن كل التصورات حقيقة أدركتها اللسانيات العرفنية cognitive linguistics، وذلك لأن البناء الدلالي بناء تصوري، وهذا يعني أن الدلالات والوظائف التي تصنعها الكلمات والمورفيمات والتركيب لا تُعَدّ إلا نوعًا من التصورات الذهنية، في حين أن هناك مشاعر وأفكارًا وأشياء لم تَنَل حظَّها من التشفير فلا علامةَ لغويةً تُعبِّر عنها، ومن هذا أن اللغة الإنجليزية لا تشتمل على لفظ يعبّر عن الجزء الذي ينبت منه الشارب في الوجه[13].

ومما تنبّه له النحويون المتقدمون في قصور اللغة عن التعبير عن كل الدلالات ما ذكروه من أن تثنية المصدر وجمعه لا يُراد منه حقيقةُ التثنية والجمع؛ بل يُراد التكثير؛ لكنْ لمّا لم يكن في اللغة ما يعبر عن تكثير المصدر أي وقوعه مرات جعلوا المثنى والجمع سبيلًا إلى التعبير عن هذا التكثير، ومما يدل على هذا أن "محمد بن عبدالله الأنصاري قاضي البصرة قال: سألت سيبويه: كيف تَجْمع الجواب؟ فقال: لا يُجْمَع. قال أبو عثمان: الجواب مصدر، والمصادر لا تُجْمَع، ألا ترى أن (جَوَاب) على مِثْلِ (فَسَاد) و(صَلاح)؟ فكما لا يُجْمَع الفساد والصلاح فكذلك لا يُجْمَع الجواب مِثْلَهُ، وقد جُمِعَت من المصادر أحرف قليلة، وليس يطّرد عليه الباب؛ إلا أنه قد قيل (أمراض) و(أشعار) و(عُقُول)، و(ألباب) و(أوجاع) و(آلام)، فلا يَحْمِلَنّك هذا على أن تَقِيس فتَجْمَعَ المصادر. فتقولُ: (ضربتُه ضربًا كثيرًا)، ولا تقول: (ضُرُوبًا كثيرة)، ولو قلت ذلك لصارت أصنافًا من الضرب. قال: وقولُهم: (كِتَابُ الجواباتِ) خطأ، وهو مولَّد، وكذلك (أجْوِبَةُ كُتُبِي)، وإنما يقال: (كتبتُ إليك فلم تُجِبْني جَوابَ كتابي)"[14].

إن الفرق بين الوحْدة والحدث كالفرق بين القلم والكتابة، فالأقلام تتعدد في أشكالها وأحجامها وألوانها والمادة المصنوعة منها وأحبارها، ولذا جاز أن تقول (قلمان) و(أقلام)؛ على خلاف الكتابة فإن الممارسات المختلفة التي تُنْتِج الكتابةَ ليست هي نفسُها الكتابةَ، بل الكتابة شيء غير قابل للتصنيف وتعدُّد الأنواع؛ لأن المصدر لمّا وُضِعَ في العربية أُريد به الدلالة على الحدث بغض النظر عن أسلوب إحداثه وزمانه ومكانه ومُحْدِثه، ولأجل هذا تُطلَق الكتابة على أي كتابة مهما اختلفت طرائقها وأزمنتها وأمكنتها وخصائصها، ويدُلّ على هذا أن العقل لا يتخيل الركض إلا بوجود الوحدات، على خلاف الوحدات فإن العقل يمكن أن يتخيلها دون حدث، ومِن ثَمّ لا يتصور العقلُ للركض أنواعًا كما يتخيل للأقلام أنواعًا؛ فإذا ثنّيْتَ فقلتَ (كتابتَيْنِ) أو جمعت فقلت (كتابات) فأنت لا مَحالةَ قاصدُ الأثرَ الذي خلّفته الكتابةُ لا الكتابةَ نفسَها. ولذا قال ابن يعيش عند الحديث عن المصادر المثناة نحو حنانيك ولبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك: "اعلم أن هذه المصادر التي وردت بلفظ التثنية الغرضُ من التثنية فيها التكثيرُ، وأنه شيء يعود مرة بعد مرة، وليس المراد منها الاثنين فقط... وانتصابُه على المصدر الموضوع موضعَ الفعل، والتقدير: تحنَّنْ علينا تحنُّنًا، وثُنِّي مبالغة وتكثيرًا؛ أي: تحنُّنًا بعد تحنُّن، ولم يُقصَد بها قصدُ التثنية خاصة، وإنما يُراد بها التكثير، فجُعِلت التثنية عَلَمًا لذلك؛ لأنها أول تضعيفِ العددِ وتكثيره ..."[15].

في ضوء ما سبق ترى نظرية السبر أن كل الأفعال في أي لغةٍ أفعالٌ متعدية، فليس ثمة أفعال لازمة، ذلك لأنه ما من حدث إلا وله مفعول به، سواء صرّح به المتكلم أو سكت عنه، ولعل اشتغال النحويين العرب بحالة نصب المفعول به صرفتهم عن بلوغ هذه الحقيقة، فهم حين سمعوا (سار زيد على الأرض) لم يُعْربوا الأرض مفعولًا به؛ رغم أنها - وفق تعريفهم للمفعول به - محل لحدث السير، وما كان ينبغي أن يُغلِّبوا الشكل (الإعراب) على المعنى.

ولو قال متكلم (نام زيد) أو (شاهد عمرو) ولم يذكر المحل الذي مكّن زيدًا من النوم ولا المحل الذي وقع عليه بصر عمرو - فإن كلا الفعلين متعدٍّ، وما علينا إلا تقدير المفعول به، وهنا تأتي قضية الفرق بين المعنى الحرفي والمعنى المسكوت، وهي قضية نفصّلها في المبحث التالي لكي نتوصل بها إلى تحليل دلالات المفاعيل الثلاثة (المفعول به الأول، والثاني، والثالث).

صحيح أن العرب تتواطأ في اختيار ما هو لازم من الأفعال وما هو مُتعدٍّ، فإذا أَلْزَمَتْ فعلًا لم يكن للمتكلمين خيار سوى إلزامِه، وإذا عَدَّتْهُ لم يكن لهم خِيار إلا تَعْدِيَتُهُ. ولكن النحوي مَعْنِيّ بتحليل اللغة، ومعرفة فلسفتها، والكشف عن أسرارها، وسبر أغوارها، فلا يجوز أن تنطلي عليه الأقنعة اللغوية، ولاسيما إذا كان يرُوم تأسيس نظرية لغوية تصلح لكل اللغات.

## المبحث الرابع: تصنيف العلاقات في نظرية السبر ودوره في التمييز بين المعنى الحرفي والمعنى المسكوت عنه في الجملة الفعلية:

يختلف تصنيف العلاقات باختلاف زاوية النظر التي ننظر من خلالها والغاية من التصنيف، والذي يعنينا تصنيف للعلاقات مبني على أن الحدث وطرفَي العلاقة إما أن يكون (تصوُّرات مُدْرَكة بالحواس أو معاني مُصرَّحًا بها بألفاظ معبرة عنها) أو يكون (معاني مستنتجة من التركيب وليس لها لفظ صريح معبر عن معناها)، وبناء على زاويةِ النظرِ هذه يَخْرُجُ لنا صِنْفان من العلاقات:

الصنف الأول: العلاقات المباشرة: وهي العلاقات التي تُفْهَم عند التصريح بالحدث في الجملة أو إدراكه بالحواس، مع التصريح بطرفي العلاقة أو إدراكهما بالحواس. فالتصريح بهذه المسبورات يجعل العلاقة المفهومة معنى حرفيًّا وليست معنى مسكوتًا عنه.

الصنف الثاني: العلاقات المجاوزة: وهي التي لم يُصرَّح فيها بالحدث الخاص بها ولم يُدْرَك بالحواس، ومع ذلك يمكن استنتاج العلاقة لوجود طرفَي العلاقة أو أحدهما؛ لأن أطراف العلاقة إنما هي حالات بمنزلة الآثار التي خلّفها الحدث، فكأنها علامات يُهتدى بها إلى الحدث رغم انقضائه وفنائه.

يمكن التمثيل للعلاقات المباشرة بتحليل جملة (كتب زيد وعَمْرًا الرسالة بالقلم فجرًا مُنْهَكَيْنِ في مكتب التحقيق)، فمن هذه الجملة تنشأ العلاقات المباشرة التالية:

1) علاقة الإحداث بين الفاعل (زيد) وحدث الكتابة المفهوم من الفعل (كتب)، فالفاعل مُحْدِث، والفعل مُحْدَث.
2) علاقة التأثير بين حدث الكتابة والمفعول به (الرسالة)، فالفعل مؤثِّر والمفعول به متأثر.
3) العلاقة التموقعية بين حدث الكتابة ومكتب التحقيق، فالفعل متموقع، والمكتب متموقع فيه.
4) العلاقة الظرفية بين حدث الكتابة وزمن الفجر، فالفعل مظروف، والفجر ظارف.
5) علاقة التمكين بين الفاعل (زيد) والمفعول به (الرسالة)، فالفاعل ممكِّن، والرسالة مُمكَّنة.
6) علاقة التموقع بين الفاعل (زيد) ومكتب التحقيق، فالفاعل متموقع، ومكتب التحقيق متموقَع فيه.
7) العلاقة الظرفية بين الفاعل (زيد) والفجر، فالفاعل مظروف، والفجر ظارف.
8) علاقة التموقع بين المفعول به (الرسالة) ومكتب التحقيق، فالرسالة متموقعة، والمكتب متموقَع فيه.
9) العلاقة الظرفية بين المفعول به (الرسالة) والفجر، فالرسالة مظروفة، والفجر ظارف.
10) علاقة الاستعانة بين الفاعل (زيد) و(القلم)، فالفاعل مستعين، والقلم مستعان به.

ولتفرقتنا بين التموقع المكاني والظرف الزماني أسباب:

1) أن التموقع المكاني يقتضي أن يكون المتموقَع فيه وحدة، وأن يكون المتموقِع وحدة أو حدثًا أو حالة أو وجدانًا؛ في حين أن الظرف الزماني ليس وحدة بل زمنًا يَظْرُف وحدة أو حدثًا أو حالة أو وجدانًا.
2) أن المتموقِع لا يُشترَط في تموقعه المكاني أن يكون داخل الوحدة التي تمثّل الموقع؛ بل قد يكون أمامها أو خلفها أو فوقها أو تحتها أو جوارها، في حين أن الظرف الزماني يقتضي أن المظروف (الوحدة أو الحدث أو الحالة أو الوجدان) داخل الظارف (الزمان).
3) يتطلب الزمان مُراقبًا ينظر في تسلسل نقطة ظهور كل مسبور ونقطة انتهائه في خط الزمان، فالزمان وإن كان أحد أنواع المسبورات لكن الشعور به يقتضي وجود مسبورات تحكمها علاقة الرتبة الزمنية تقدُّمًا وتأخُّرًا، وهذا على خلاف المكان فمهومه أقل تعقيدًا لأنه يعني الوحدة التي تميِّز الحيِّز الذي يحتاجه مسبور آخر ليَحْصُلَ له الوجود.

ونفهم من أمثلة العلاقات المباشرة السابقة أنها علاقات اعتبارية بين أحداث وأنواع أخرى من المسبورات، ولو نظرنا في الواقع الفيزيائي لأدركنا أنه ما من حدث يصنعه مخلوق أو مصنوع إلا وهو محتاج إلى سلسلة من الأحداث والوحدات والعلاقات بين هذه الوحدات والأحداث.

فلننتقل إلى العلاقات المجاوزة ونتصور أن أحدًا لم يقل لنا جملة (كتب زيد وعَمْرًا الرسالة بالقلم فجرًا مُنْهَكَيْنِ في مكتب التحقيق) بل سمعنا من يقول (زيد كاتب والرسالة مكتوبة) فهو لم يصرح بلفظ يدل على وقوع (الكتابة) من زيد بل ذكر لفظ (كاتب) الدال على حالة الوحدة المنجزة للحدث، ولفظ (مكتوبة) الدال على حالة الوحدة الواقع عليها الحدث، ومن هنا نقول إن بين (زيد) و(الرسالة) علاقة تمكين، لأن الرسالة ممكِّنة وزيدًا ممكَّن، وهي علاقة مجاوزة لأن القائل لم يصرح بأن زيدًا هو الذي كتب الرسالة، وحالتهما أشبه بمن رأى رجلًا في يده سكين تقطر دمًا ورجلًا آخر مقتولًا؛ لكنه لم يشاهد حدث القتل.

ومن علاقات المجاوزة علاقة التموقع: أن ترى زيدًا داخل مكتب فتدرك أن زيدًا متموقع، وأن المكتب موقع. ومن علاقات المجاوزة العلاقة الظرفية: أن ترى زيدًا وقت الفجر فتدرك أن زيدًا مظروف وأن الفجر ظارف. ومن علاقات المجاوزة العلاقة الحالية: أن ترى زيدًا منهكًا، فزيد هو المتلبس، والإنهاك هو الحالة. إنك تستطيع أن ترى مهندسًا معماريًّا بيده خارطة تصميم بيت، فتدرك العلاقة بين الممكِّن (الخارطة) والممكَّن (المهندس) وإن لم تر حدث التصميم، وإذا قيل لك (جثة الرجل المقتول هناك) تستنتج حدث القتل وإن لم يُصرَّح به، ويمكنك أن ترى زيدًا داخل المكتب فتستنتج علاقة التموقع بينهما دون حاجتك إلى أن ترى الحدث الذي سَبَّبَ دخول زيد إلى المكتب.

إن استبعاد الحدث في العلاقات المجاوزة لا يعني في الواقع الطبيعي أنها علاقة يمكن أن تحصل دون الحدث، وإنما هو استبعاد ذهني فقط يعني أن العقل قادر على إدراك العلاقة بين طرفين دون أن يكون أحدُهما حدثًا. وبالعودة إلى جملة (كتب زيد وعَمْرًا الرسالة بالقلم فجرًا مُنْهَكَيْنِ في مكتب التحقيق) نجد أننا نستطيع تقدير أفعال، وبتقديرها تحصل علاقات مجاوزة هي:

1) إن نصب (عمرًا) يدل على حدث مضمَّن هو المصاحبة بتقدير (كتب زيدٌ مصاحبًا عمرًا)، وهذا يقتضي علاقة تأثير بين فعل المصاحبة المقدَّر والوحدة التي وقع عليها المصاحبة وهي (عمرو).
2) ويقتضي تضمين حدث المصاحبة علاقة إحداث بين (زيد) وحدث المصاحبة.
3) وبين حدث المصاحبة وزمن الفجر علاقة ظرفية.
4) وبين حدث المصاحبة ومكتب التحقيق علاقة تموقعية.
5) وبين حدث الكتابة وحدث المصاحبة علاقة تزامنية لوقوعهما في زمن واحد.
6) ويفهم من لفظ (منهكَيْنِ) علاقة تأثير بين طرفين أحدهما (زيد + عمرو) والآخر حدث مقدر هو الإنهاك.
7) ويقتضي حدث الإنهاك تقدير فاعل بينه وبين الإنهاك علاقة إحداث.

8) وبين الإنهاك والفجر علاقة ظرفية.

9) وبين الإنهاك ومكتب التحقيق علاقة تموقعية.

10) وبين الإنهاك والكتابة والمصاحبة علاقة تزامنية.

11) العلاقة الحالية بين (الفاعل زيد + مصاحبه عمرو) وحالة الإنهاك (منهكين)، فهما متلبِّس والحالة متلبَّس بها.

**المبحث الخامس: الإسناد الصريح والإسناد المقدَّر:**

في بحث قدّمناه بعنوان "إشكال مفهوم الإسناد عند اللغويين والمناطقة ودور نظرية السبر في معالجته"[16] خلصنا إلى أن التعريفات التي قُدِّمت للإسناد - أو الكلام أو الجملة أو القضية الحملية - غير قادرة على الإمساك بحدوده المانعة الجامعة، ولا أريد هنا أن أكرر التفصيلات التي قدّمتها عن آراء النحويين والفلاسفة والتحويليين والتداوليين في مفهوم الجملة والإسناد، وردُنا عليهم، وإنما يُهمّني هنا أن أقدِّم ثلاثة إجراءات مهمة لحل مشكلة مفهوم الإسناد والجملة:

**الإجراء الأول: تعريف الحدث واشتراط أن يكون جزءاً من مفهوم الإسناد:**

الحدث في نظرية السبر أحد المسبورات الخمسة الأساسية، وشرحنا مفهومه شرحًا وافيًا، ونرى أن مفهومه معقد يتطلب: 1- وجود وِحْدة. 2- تكون هذه الوحدة هي السبب في إحداث الحدث. 3- تستغرق حياة الحدث زمنًا. 4- قد تُصرِّح اللغة بالمسبور الذي أصابه الحدث أو لا تصرح. 5- قد يكون الحدث معنى صريحًا أو مقدَّرًا.

وعلى هذا الأساس نقول إن أي بنية لغوية - وسمِّها ما شئت: خطابًا أو كلامًا أو جملة أو تركيبًا أو فقرة أو عملًا أدبيًّا - إذا حَوَتْ هذه المعطيات التي يتضمنها تعريف الحدث فإنها بنية لغوية حاملة للنسبة الإسنادية.

**الإجراء الثاني: كل جملة لا بد أن تكون حَدَثيّة، وليس ثمة جملة اسمية:**

إن التعريف الذي نقدّمه للإسناد أو الحدث يلغي الاعتقاد السائد بأن بعض الجمل اسمية ليس فيها حدث، فمن منظورنا لا تكون البنية اللغوية جملة إلا بوجود الحدث بمعطياته التي قدّمناها هنا، سواء صرّحت البنية اللغوية بهذا الحدث أو أمكن تقديره، كما يتضح من الصور التالية:

أ- في قولك (زيد طالبٌ) أدّت الوِحْدة (زيد) حدث الكينونة المقدَّر بكلمة (كائنٌ).

ب- في قولك (ماتت الأفعى) لم يكن للأفعى حقيقة خِيَار الموت؛ وإنما نُسِب إليها حدث الموت على سبيل التقدير.

ج- في قوله تعالى (وأن تصوموا خير لكم) أدّت الوحدات الموجودة في (أن تصوموا) حدث الكينونة المقدر.

د- في قولك (كَتَبَ القاضي) نفّذ القاضي حدثًا مُصرَّحًا به هو الكتابة.

هـ- (سبحان الله): قام (الله) بحدث التقدُّس، فكأن التقدير (تَقَدَّسَ اللهُ).

و- (حبذا العملُ): أدّى (العملُ) حدث الكينونة وهو الحُسْنُ تقديرًا، وكأن المعنى (حَسُنَ العَمَلُ).

وبهذه التقديرات نتبنى مصطلح "الجملة الحَدَثية" ونتخلى عن مصطلحَي "الجملة الاسمية" و"الجملة الفعلية"، فكل جملة من منظورنا السبري لابد أن تتضمن حدثًا صريحًا أو مقدَّرًا، ولا نشترط بنية الفعل للتعبير عن هذا الحدث، فالتعبير عن الحدث يحصل بألفاظ وصيغ متعددة صريحة أو مقدَّرة.

وبهذه الرؤية الجديدة نُلْغي فكرة وجود جملة إسنادية وجملة غير إسنادية، فالجملة لابد لها من الإسناد، ونَعُدّ الإسناد مفهومًا يتحقق بأن تُنْجِز وِحْدةٌ حدثًا عَبْرَ لفظ ظاهر أو مقدَّر، وعلى هذا فإن كل التراكيب التي تدل على إنجاز وحدة لحدث - تُعَدّ جملة حَدَثية، ولعل ما يُعَزِّز هذا التعريف للجملة أن الجملة الاسمية التي نظّن نحن العرب أنها بلا حدث - نجدها بأفعال مساعدة to be verbs في اللغات الهندأوروبية، ثم إن تقدير النحاة لجملة النداء بأن لها فعلًا محذوفًا تقديره (أنادي) أو (أدعو) - يشير إلى شعورهم بحاجة الجملة إلى لفظ دال على حدث، وكذلك تقديرهم للخبر في مثل (زيد في البيت) بأنه استقر أو مستقرّ، وفي القرآن الكريم نجد في قوله تعالى: {...لعل الساعة تكون قريبًا} [الأحزاب:63] تلميحًا إلى ضرورة أن تتضمن الجملة -في البنية العميقة- حدثًا لغويًا ظاهرًا أو مقدَّرًا.

إنني لا أحصر الإسناد في شكل لغوي واحد هو الجملة؛ بل قد يفهم الإسناد من فقرة أو عمل أدبي أو نحوهما، المهم أن يحقق معطيات مفهوم الحدث، وأن يتضمن صراحة أو تقديرًا ركنين:

أ- المسند أو المحمول predicate: هو الوحدة اللغوية أو الوحدات اللغوية التي تحمل دلالة الحدث حَمْلًا ظاهرًا أو مُقَدَّرًا.

ب- المسند إليه أو الموضوع object: الوحدة اللغوية أو الوحدات اللغوية التي تُنْجز ذلك الحدث الظاهر أو المقدَّر الذي يُعبِّر عنه المسند.

وبذلك نُعرّف البنية الإسنادية - سواء كانت كلمة أو جملة أو خطابًا - بأنها البنية التي تدُلّ على أن وِحْدة لغوية أو مجموعة وِحْدات أنجزت حدثًا، دلالةً ظاهرة أو مقدَّرة؛ على أن يكون هذا الحدث مستغرقًا زمنًا طبيعيًا ديناميكيًا.

من المؤكَّد أن نتوقع من غيرنا اعتراضًا كبيرًا على تعريفنا للجملة بأنها (التركيب الذي يدل على أن وِحْدة لغوية أو مجموعة وِحْدات أنجزت حدثًا؛ دلالة ظاهرة أو مقدَّرة؛ على أن يكون هذا الحدث مستغرقًا زمنًا طبيعيًا)، وذلك أنه تعريف يوحي بإلغاء الفرق الدلالي بين الجملة الاسمية نحو (أنا ذاهب معكم) والجملة الفعلية نحو (أذهبُ معكم)، والحقيقة أننا لم نقصد من تعريفنا للجملة إلا أن نُنْكِر عدم تقدير حَدَث في الجملة التي يزعم النحويون أنها اسمية تخلو من الفعل، ولا يعني تعريفنا أن نساوي بين دلالة ما يُسمُّونه الجملة الاسمية ودلالة ما يُسمُّونه الجملة الفعلية؛ فلا شك في أن الإتيان باسم الفاعل في نحو (أنا ذاهب معكم) يدل على العزيمة واستقرار رأي المتكلم على الذهاب، في حين أن استعمال الفعل يقتضي إبداء الرغبة في الذهاب دون أن تبلغ هذه الرغبة مبلغ العزيمة واستقرار الرأي، ومع اختلاف الدلالتين نقدِّر لجملة (أنا ذاهب معكم) حدثًا مناسبًا لدلالتها هو: (أنا استقرَّ رأيي على الذهاب معكم).

**الإجراء الثالث: التفرقة بين النسبة الإسنادية والنسبة التقييدية:**

إن الزمن الذي تستغرقه النسبة الإسنادية هو الذي يفرق بينها وبين النسبة التقييدية، ذلك لأن النسبة التقييدية تدُل على وصف مُلْصَق بوحدة غير متحركة، فالمخاطب الذي يوجه المتكلم إليه الكلام يشعر في حال النسبة التقييدية أنه أمام صورة فوتوغرافية صامتة، على خلاف النسبة الإسنادية فإنه يشعر أن المتكلم يتحدث عن فِلْم متحرك تؤدي فيه وحْدةُ نشاطًا ديناميكيًا. وتُعبِّر اللغة العربية عن هذه الطبيعة الديناميكية بصيغ متعددة منها الفعل والمصدرُ واسمُ المصدر والمصدر الميمي غير المعلِّل[17] واسم الفاعل واسم المفعول، وبعض هذه الصيغ تكون في سياقات أخرى دالة على النسبة التقييدية (الصورة الصامتة)، وللتمثيل نقول إن جملة (كَتَبَ زيادٌ) وجملة (أضاربٌ أنت عَمْرًا) تدلان على أن حدث الكتابة المنسوب لزياد وحدث الضرب المنسوب للمخاطب يقتضي حصولُهما مدّة زمنية ديناميكية؛ في حين أنك إذا قلت (جاء زيد القاتل) فلفظة (القاتل) لا تدل على حدث متحرك في زمن؛ بل تدل على صفة كانت لصيقة بالذات قبل نطق العبارة، فنسبة القتل إلى زيد نسبة تقييدية لا إسنادية.

إن معنى الإسناد مفهوم من اجتماع المسند إليه والمسند، فإذا قلت (أحسنَ زيدٌ) فَهِمْنا: إحسان زيدٍ، و(إحسان زيد) هنا مُطْلَق في هذه الجملة الحدثية أي خالٍ من أية تحديدات، فهو كالدائرة الواسعة التي تفتح للمتلقي آفاقَ تخيُّلِ المتعلقات الأخرى، ويبقى الإسناد مطلقًا مادام مقتصرًا على المسند والمسند إليه، فإذا أردنا تضييق دائرة الخيال وتقييد الإسناد أضفنا إلى الركنين الأساسَيْنِ عنصرًا تقييديًا من العناصر التالية:

1) أن يُقَيَّد الإسناد بظرف مثل: أحْسَنَ زيدٌ عصرًا، فإحسانه لم يَعُدْ مُطْلَقًا مجهولًا؛ بل صار مُقيَّدًا بوقت العصر.

2) أن يُقَيَّد بحال نحو: أحسنَ زيدٌ مُدِيرًا، فهو لم يُحْسِن على حال مجهولة؛ بل أحسنَ في حال كونه مُديرًا.
3) أن يقيد بمفعول به نحو (أحسنَ زيدٌ العَطَاء)، فإحسانه لم يعد واقعًا على شيء مجهول مثل العمل؛ بل صار على العطاء.
4) أن يقيد بشبه جملة نحو (أحسن زيدٌ إلى عمرو) فهنا دلّ على أن إحسانه لم يصل إلى مجهول بل وصل إلى عمرو.
5) أن يقيد بالمفعول المطلق المبيِّن للنوع نحو (أحسنَ زيدٌ إحسانَ سالمٍ) فقد قيّد إحسانه بتشبيهه بإحسان سالم.
6) أن يقيد بالمفعول المطلق المبين للعدد نحو (أحسن إحسانًا واحدًا) فقد قيّده بمرة واحدة، والأصل أن مِصْداقَ الحدثِ لا يقع إلا مرة واحدة، وأن كُلِّيَّ الحدثِ هو الذي يقع في أزمنة متعددة، فإذا أُتِيَ بالمفعول المطلق أُريد به مَنْعُ تكرار وقوع كُلِّيّ الحدثِ.
7) أن يقيد بالمفعول لأجله نحو (أحسن زيد خوفًا من عذاب ربِّه) أي فعل ذلك لِقَيْدٍ.
8) أن يقيد بالمفعول معه نحو (أحسن زيدٌ وخروجَه من المكتب) أي كان إحسانه مصاحبًا لخروجه من مكتبه.

وأما المفعول المطلق فهو في نظر النحاة لا يقيد الإسناد بل يؤكد تحققه وتمام حصوله، ففي قولك (أحسنَ زيدٌ إحسانًا) تكرار لدلالة الفعل لأجل التنبيه عليه أكثر من باقي كلمات الجملة، وأرى أن المفعول المطلق يضيف دلالة تأدية الفعل على الوجه الأكمل، إذ لا يمكن أن نعتقد أن جملة (أحْسَنَ زيدٌ) تكافئ في المعنى جملة (أحْسَنَ زيدٌ إحسانًا)، بل نرى أن الجملة الثانية أضافت دلالة أخرى تُعَدّ قيدًا على الإسناد؛ لأنها جعلت الإحسان على تمامه وأكملِ وُجُوهِهِ.

**المبحث السادس: تفسيرُ نظريةِ السبر لتعدُّد المفاعيل:**

قلنا إن ثمّة صنفين من العلاقات: العلاقات المباشرة والعلاقات المجاوزة، وقلنا إن الحدث من المنظور السبري لا يتعدى إلا إلى مفعول به واحد، ولكن النحويين يعتقدون أن الفعل يمكن أن يتعدى إلى مفعولين وثلاثة، ومن هنا يلزمنا أن نحلل دلالات المفعولين والثلاثة تحليلًا سبريًّا يرفع إشكال هذا الاعتقاد، وسنُسمّي هذه المفاعيل وفق ترتُّبها في السلسلة الكلامية: المفعول به الأول، والمفعول به الثاني، والمفعول به الثالث. ونظرًا إلى ضيق مساحة البحث سأكتفي بتحليل سبري لمجموعتين من مجموعات الأفعال المتعدية إلى أكثر من مفعول به، ولاسيما أنه يمكن إجراء خطوات هذا التحليل على سائر المجموعات الفعلية المتعدية إلى مفعولين أو ثلاثة.

**المجموعة الأولى: مجموعة العَطَاء (أعطى وأخواتها):**

إن الأفعال التي تَنْصِبُ مفعولين وتأتي بمعنى (وَهَبَ، أعطى، مَنَحَ، سَلَّمَ، أعار، ناوَلَ ...) يمكن تأويل كل واحد منها إلى أفعال متعددة يقع حَدَثُ كلٍّ منها على مفعول به واحد، فكأن الفعل (أعطى) وما شاكله يتضمن أحداثًا، وينشأ من كل تضمين علاقات مجاوزة، وذلك يتضح في تحليلنا للأمثلة التالية:

**المثال الأول: (وَهَبَ زيدٌ هندًا ريالًا):**

1- إن العلاقة بين الفاعل (زيد) والمفعول به الأول (هندًا) تقتضي أن نقدِّر بينهما فعلًا لا يتعدى إلا إلى مفعول به واحد، ولْنفترضْ أنه (أكْرَمَ زيدٌ هندًا). وعندئذ تنشأ علاقات مجاوزة -مع أطرافها- ناتجةٌ عن هذا التقدير، أوَّلُها علاقة الإحداث بين المحدَث (الفعل أكرم) والمحدِث (الفاعل زيد)، وثانيها علاقة التأثير بين المؤثِّر (الفعل أكرم) والمتأثر (المفعول به "هندًا")، وثالثها علاقة التمكين بين الممكِّن (الفاعل زيد) والممكَّن (المفعول به "هندًا").

2- والعلاقة بين الفاعل (زيد) والمفعول به الثاني (ريالًا) تقتضي أن نقدِّر بينهما فعلًا لا يتعدى إلا إلى مفعول به واحد نحو (دَفَعَ زيدٌ ريالًا). وعندئذ تنشأ العلاقات المجاوزة التالية: الإحداث بين الفاعل (زيد) والفعل (دَفَعَ)، والتأثير بين الفعل (دفع) والمفعول به (ريالًا)، والتمكين بين الفاعل (زيد) والمفعول به (ريالًا).

3- والعلاقة بين المفعول به الأول (هندًا) والمفعول به الثاني (ريالًا) تقتضي أن نقدِّر فعلًا لا يتعدى إلا على مفعول به واحد نحو (تَسَلَّمَتْ هندُ ريالًا)، وعندئذ تنشأ العلاقات المجاوزة التالية: الإحداث بين الفاعل (هند) والفعل (تسلم)، والتأثير بين الفعل (تسلم) والمفعول به (ريالًا)، والتمكين بين الفاعل (هند) والمفعول به (ريالًا).

وهنا يطرأ سؤال ناقد: قد قلت إن العلاقة المباشرة هي التي تُفْهَم عند التصريح بالحدث في الجملة، والحدثُ في جملة (وَهَبَ زيدٌ هندًا ريالًا) مُصرَّح به لوجود لفظ (وَهَبَ)، فلِمَ جعلْتَ العلاقات الناشئة بينه وبين فاعله ومفعوليه علاقات مجاوزة؟

والجواب أن تعدُّد المفاعيل يقتضي تعدُّد الأحداث؛ لأن الحدث في المفهوم السبري لا يقع إلا على مفعول به واحد، فلمّا وجدنا في جملة (وَهَبَ زيدٌ هندًا ريالًا) مفعولين ولم نجد إلا لفظًا واحدًا معبِّرًا عن الحدث هو (وَهَبَ)، اعتقدنا أن هذه الجملة في أصل وضعها كانت بتقدير (أكرم زيدٌ هندًا، ودفع لها ريالًا، وتسلَّمت الريالَ)، ولكن اللغة اختزلت كل هذه الأحداث في صيغة (وَهَبَ زيدٌ هندًا ريالًا). واعتقادنا هذا يعيدنا إلى مناقشة ما آمنت به اللسانيات العرفنية أن اللغة قاصرة عن التعبير عن كل الأفكار والمشاعر، فنقول إن هذا صحيح، ولكن في المقابل تَفُوق اللغةُ العقلَ

في اختزالها لمجموعة أفكار في لفظ واحد، ولا طاقة للعقل بالتفكير في كل هذه الألفاظ المختزلة دَفعة واحدة، بل يُضطر إلى تفكيكها والتأمل في كل فكرة على حدة.

**المثال الثاني: (وَهَبَ زيدُ لهندٍ ريالًا):**

لا يمكننا أن نعتقد أن هذا المثال هو في المعنى النحوي الذي يدُلّ عليه المثال السابق (وَهَبَ زيدُ لهندٍ ريالًا)، وذلك لأن الدلالة النحوية لم تُرِدْ تضمين الفعل (أكرم) وإنشاءَ علاقة الإحداث بين (أكرم) و(زيد)، ولا أن تجعل (هند) في معنى المتأثر الذي وقع عليه الفعل؛ بل جعلتها الوِحْدة الموجَّه إليها الريالُ المستقبلَ له.

ومن هنا نعتقد في تحليلنا لجملة (وَهَبَ زيدُ لهندٍ ريالًا) بعلاقات مباشرة، أولها علاقة الإحداث بين (وهب) و(زيد)، وثانيهما علاقة التأثير بين (وهب) و(ريالًا)، وثالثها علاقة التمكين بين (زيد) و(ريالًا)، ورابعها علاقة توجيه بين موجَّه هو (ريالًا) وموجَّهًا إليه هو (هند). كل هذه العلاقات على مستوى المعنى الحرفي لأن الفعل لا يدل إلا على حدث واحد هو دَفَعَ من الأحداث التي يحتملها معناه.

وأما على مستوى المعنى المسكوت عنه فإن العقل يستنتج من توجيه الريال إلى هند أنها ستتسلّمه، وبتقدير حدث التسلُّم تنشأ علاقات مجاوزة مقدَّرة هي الإحداث بين هند والتسلُّم، وعلاقة تأثير بين التسلُّم والريال، وعلاقة تمكين بين هند والريال.

إن هذا التحليل يكشف عن أن الحدث المصرح به - وليس لفظ الفعل - هو المحرِّك الديناميكي للعلاقات المباشرة التي بينه وبين معمولاته في الجملة، وأن الحدث المقدَّر هو المحرك الديناميكي للعلاقات المجاوزة التي بينه وبين معمولاته.

وهذا التحليل مهم أيضًا في حل مشكلة ما اعتقاد بعضهم أن بعض الأفعال المتعدية نحو (نصحتُك) و(علمتُ الخبرَ) تتعدى تارة أخرى بحرف جر: (نصحتُ لك) و(علمتُ بالخبر)، فضمير المخاطب والخبر هما في نظر هؤلاء على معنى مَن وقع عليه فعل الفاعل وإن سبقهما حرف جر، ونرى أن العربي حين يُدْخِل حرف الجر يَعْمَد - في المستوى النحوي - إلى إقصاء المجرور عن دلالة مَن وقع عليه فعل الفاعل، فاللام في (نصحتُ لك) تفيد تخصيص النصح وتوجيهه للمخاطب، فهو مستقبِلٌ للنصح لا واقع عليه النصحُ، والباء في (علمتُ بالخبر) تجعل الخبر في المفهوم النحوي سببًا للعلم، وليس المرادُ جَعْلَ الخبر معلومًا. وما أحسنَ مَن اهتدى إلى هذه الدلالة النحوية حين أبَى زيادةَ الباء في قوله تعالى {ولا تُلْقُوا بأيْدِيكُم إلى التَّهْلُكةِ} [البقرة:195] لئلا تكون الأيدي في معنى من وقع عليه فعل الفاعل، وقال إن الباء "متعلقة بالفعل، غيرُ زائدة،

والمفعولُ محذوف تقديره: (ولا تُلْقُوا أنفسَكم بأيديكم)، ويكون معناها السبب؛ كقولك: (لا تُفْسِد حالك برأيك)"[18].

قد يُجادِل بعضُهم فيقول: "إن قولهم (علمتُ بالخبر) لا شك يقتضي عقلًا أن الخبر معلوم"، فنجيبه أن هذا الاقتضاء معنًى مسكوتٌ عنه ليس هو المعنى النحويَّ الحَرْفِيَّ الذي يدُلّ عليه لفظ (علمتُ بالخبر)، فما استنتجته أنت هو معنى المعنى لا معنى اللفظ، وذلك لأن المعنى الحرفي لقولنا (علمتُ بالخبر): علمتُ بسبب الخبر القضيةَ التي تُطابق معنى الخبر، فالمعنى شيء، والقضية شيء آخر، ذلك لأن المعنى هو المفهوم الذي يصعد إلى الذهن عند سماع لفظ الخبر، في حين أن القضية هي الموضوع الحقيقي الموجود في الطبيعة خارج ذهن المتلقي، ولعل تعوّد الناس على ربط اللفظ بمعنى المعنى قد أوهم بعض الدارسين بأن الباء السببية في مثل (ذهبتُ به) تدل نحويًا على التعدية، وكان عليهم أن يفرقوا بين المعنى الوظيفي الحرفي والمعنى الناشئ عن تأويلات العقل التي تنقل معنى الشفرة اللغوية عبر الاستدلال إلى معنى مسكوت عنه. هذا يعني أننا لا ننكر أن قولنا (علمتُ بالخبر) يقودنا في النهاية إلى أن الخبر وقع عليه فعل الفاعل؛ وإنما نقول إن هذه الدلالة ناشئة عن التطور اللغوي بالانتقال من المعنى الوظيفي النحوي إلى المعنى الاستدلالي، أو بالتعبير السبري: بالانتقال من العلاقات المباشرة إلى العلاقات المجاوزة.

إن للعقل البشري ملكة الاستنتاج، وهي ملكة تعينه على توقُّع الطرف الغائب من طرفَي العلاقة بملاحظة طرفها المذكور، كأن يستعين على الظرف في توقع المظروف، ويستعين بالمسبَّب في توقع السبب، ويستعين بالكل في توقع الجزء، ويستعين بالجزئيات في إدراك كلِّيِّها، وقد تنبّه أبو القاسم السهيلي (508-581هـ) لهذا الأمر حين اعتقد أن ذكر الفعل مجردًا لا شك يقود إلى فاعل عامّ مشتق من لفظ الفعل ومفعول به عام مشتق أيضًا من لفظ الفعل: "إذا قلتَ: (ضَرَبَ)؛ اقتضى هذا اللفظُ ضَرْبًا وضاربًا ومَضْرُوبًا ... فإن قيل: (فإنّ الفعل لا يدُلّ على الفاعل مُعيَّنًا، ولا على المفعول معيَّنًا، وإنما يدل عليهما مطلقًا؛ لأنك إذا قلت: (ضرب)؛ لم يدُلّ على (زيد) بعينه، وإنما يدُل على ضارب، وكذلك المضروب، فكان ينبغي ألا يعمل حتى تقول: (ضَرَبَ ضاربٌ مضروبًا) بهذا اللفظ؛ لأن لفظ (زيد) لا يدل عليه لفظُ الفعل ولا يقتضيه، قلنا: الأمرُ كما ذكرتَ، ولكن لا فائدة عند المخاطب في الضارب المطلق، ولا في المفعول المطلق؛ لأن لفظ الفعل قد تضمّنهما، فوُضِعَ الاسمُ المعيَّنُ مكان الاسم المطلق تبيينًا له، فَعَمِلَ فيه الفعلُ؛ لأنه هو هو في المعنى، وليس بغيره. وإذا ثبت ما قلناه، فما عدا هذه الأشياء فلا يصل إليه الفعل إلا بواسطة حرف، نحو: المفعول معه، والظرف من المكان"[19].

إن ثلاثًا من العلاقات المباشرة - وهي الإحداث والتأثير والتمكين - التي لخّصها السهيلي بصيغة (ضَرَبَ ضاربٌ مضروبًا) تُجلّي الفرق بين (الاسم المتأثر بالفعل في حالة التعدي) و(الاسم الذي يُقدَّر قبله حرف جر في حال نزع الخافض وعدم إرادة أن المجرور واقع عليه الفعل المذكور

في الجملة ولا فعل مقدّر) نحو {أوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا} [يوسف:9]، فالآية لا تحتمل أن يقال (اطرحوا أرضًا) بجعل الأرض مطروحة، ولكنّنا لا نحب استعمال صيغة السهيلي (ضَرَبَ ضاربٌ مضروبًا) للتعرّف على المفعول به؛ لأن صيغته تقتضي في جملة أعطى وأخواتها إمكان تأويل المفعولين إلى صيغة (مفعول) فتقول في (وَهَبَتْ زينبُ زيدًا ريالًا) إن كُلًّا من (زيدًا) و(ريالًا) موهوب؛ وقد وضّحْنا فساد ذلك لاعتقادنا أن الحدث لا يقع على مفعولين، وبتفرقتنا بين المفعول به الذي ينشأ من العلاقات المباشرة والمفعول به الذي ينشأ من العلاقات المجاوزة، ومما يقوي تمسُّكنا بهذه الرؤية السبرية وعدم تفضيل صيغة السهيلي أن صيغة السهيلي لا تصلح للمفاعيل التي من مجموعةٍ غير مجموعة أعطى وأخواتها، فهي لا تصلح لتفسير سبب اعتبار (عُملة) في جملة (حوّل الحدّاد القطعة الحديدية عُمْلةً) مفعولًا به ثانيًا؛ لأنك لا تقول إن العملة محوّلة.

فإن قيل: تبيّن لنا مما سبق أنك تفرّق بين (المعنى الحرفي الذي ينشأ بعلاقات مباشرة بين علامة لغوية وعلامة لغوية أخرى لوجود حدث مصرّح به) و(المعنى الاقتضائي الذي يُتوصّل إليه بالاستنتاج العقلي المنطلقِ من المعنى الحرفي) فأين تُصنَّف المعنى المعجمي الذي هو العلاقة بين العلامة والموضوع الخارجي؟ وأين تُصنَّف المعنى الدلالي الذي هو العلاقة بين الجملة والقضية في الحقيقة الواقعة؟

فالجواب أن المعنى المعجمي هو معنى الكلمة، وأن المعنى النحوي هو العلاقات المباشرة (النسبة الإسنادية والنسب التقييدية والمعاني الأسلوبية) التي تنشأ في التركيب من الدور الذي تقدمه كل كلمة بالنظر إلى العلاقة التي بينها وبين كلمة أو كلمات أخرى داخل التركيب نفسه، فالفعل (طَرَح) معناه المعجمي: ألقى، وحين يسمع النحوي آية {أو اطرحوه أرضًا} يسأل: مَنِ الذي أسْنِد إليه الطرح؟ وعلى مَن وقع الطرح؟ وأين وقع الطرح؟ إلخ.. فالنحوي ينطلق من المعنى المعجمي ثم يبحث في التركيب عن الوحدة اللغوية التي تتصل مع هذا المعنى المعجمي بإحدى العلاقات المباشرة (الإحداث، التمكين، التأثير، الاستعانة، الظرفية، التموقعية، الحالية).

وأما المعنى الدلالي (علاقة دلالة الجملة بالقضية التي تدل عليه في الواقع الطبيعي) فلا علاقة للنحو به؛ فقد تسمع من يكذب - ولا تعلم أنه كاذب - ويقول (قتل زيدٌ عمرًا) فتفهم على المستوى النحوي علاقة الإحداث بين القتل وزيد، وعلاقة التأثير بين القتل وعمرو، وعلاقة التمكين بين زيد وعمرو، رغم أن هذه العلاقات في المستوى الدلالي غير متحققة لأن القائل كاذب. وقد أوضح أبو البقاء العكبري أن المعنى النحوي - الوظيفي الحرفي - الذي يقصده النحويون من مصطلح "الفاعل" هو غير معناه في الحقيقة، فقال: "الفاعل عند النحويين: الاسمُ المسنَد إليه الفعلُ أو ما قام مقامه؛ مقدّمًا عليه سواء وُجِد منه فعل حقيقة أو لم يُوجَد"[20]، وذلك لكي يَدْخُل في مفهوم الفاعل ما كان فاعلًا في صَنْعة النحو نحو (مات زيد) و(رَخُصَ السِّعْرُ) وإن لم يكن فاعلًا في الحقيقة.

إن عدم التفرقة بين المعنى الوظيفي والمعنى الدلالي قد أوهم بعض الدارسين بأن الباء السببية في مثل (ذهبتُ به) تدل نحويًا على التعدية، وكان عليهم أن يفرقوا بين المعنى الوظيفي الحرفي والمعنى الناشئ عن تأويلات العقل التي تنقل معنى الشفرة اللغوية عبر الاستدلال إلى معنى مسكوت عنه.

إن قيل: قد آمنّا بأن المعنى المعجمي يختلف عن المعنى النحوي، ولكن ما يَمْنَعُكَ أن تُقدِّر للآية {أوِ اطْرَحُوهُ أرْضًا} فعلًا يقع حَدَثُه على (أرْضًا) كما فَعلْتَ في تقدير (دَفَعَتْ) في مثال (وَهَبَتْ زينبُ زيدًا ريالًا)، فتقول مثلًا (ألقوا زيدًا، واختاروا أرضًا)، وبذلك يصير الفعل (اطْرَحْ) متعدّيًا إلى مفعولين؟

فالجواب أننا حين قدّرنا لجملة (وَهَبَتْ زينبُ زيدًا ريالًا) ثلاثة أفعال: أكرم، دفع، تسلّم - بنينا التقدير على علاقة الوجود الافتقاري التي تربط بين حدث الوَهْب وكل حدث من الأحداث الثلاثة (الإكرام، الدَّفْع، التَّسلُّم)، فلولا إكرام زينب لزيد ما حصل الوهب، ولولا دفع زينب للريال ما وهبت زيدًا، ولولا قبول زيد وتسلُّمه الريال ما قيل عن زينب إنها واهبة. وليس في (اطرحوه أرضًا) علاقة وجود افتقارية بين الطَّرْح واختيار الأرض، إذ لا يقال: يتعذر طرح يوسف لتعذر اختيار أرض؛ فإن الأرض ليست إلا موقعًا يمكن أن يُستبدَل به موقع آخر، فلا يقال إن إحداث الطرح متوقف على اختيار الأرض.

**المجموعة الثانية: مجموعة المشاركة (شارَكَ وأخواتها):**

في جُمَلِ (شاركتْ هندُ عمّتَها الحفلةَ) و(نازَعَ الأميرُ إخوتَه السُّلطة) و(وافَقَ زيدُ عمرًا الرأيَ) نَلْحَظ الأفعال (شارَكَ، نازَعَ، وافَقَ) ناصبة لاسمين، ويمكن تحليل المثال الأول - وستكون بقية الأمثلة على المنوال نفسه - إلى الأحداث والعلاقات التالية:

1) العلاقة بين الفاعل (هند) والمفعول به الأول (العمة) تقتضي أن نُقدِّر الفعل (أشْرَكَتْ هندُ عَمّتها) لتكون علاقتُه بالفاعل (هند) علاقة إحداث، وتكون علاقته بالمفعول به الأول (العمة) علاقة تأثير. وتكون علاقة الفاعل بالمفعول به الأول علاقة تمكين.
2) العلاقة بين الفاعل (هند) والمفعول به الثاني (الحفلة) تقتضي أن نقدر الفعل (خاضتْ هندُ الحفلةَ) لتكون علاقتُه بالفاعل (هند) علاقة إحداث، وتكون علاقته بالمفعول به الثاني (الحفلة) علاقة تأثير. وتكون علاقة الفاعل بالمفعول به الثاني علاقة تمكين.
3) تقتضي أفعال المشاركة أن المفعول به الأول (العمة) يشارك الفاعل (هند) في الحدث، ولأجل هذا نقدر الفعل (حاكَتِ العمةُ هندًا) لتكون علاقته بالمفعول به الأول (العمة) علاقة إحداث، وعلاقته بالفاعل (هند) علاقة تأثير، ولتكون علاقة المفعول به الأول والفاعل علاقة تمكين.

4) العلاقة بين المفعول به الأول (العمة) والمفعول به الثاني (الحفلة) تقتضي أن نقدر الفعل (خاضَتِ العمةُ الحفلةَ) - وهو غيرُ خاض الأول - لتكون علاقتُه بالمفعول به الأول (العمة) علاقة إحداث، وعلاقته بالمفعول به الثاني (الحفلة) علاقة تأثير، وتكون علاقة المفعولين علاقة تمكين.

ومن خلال هذه التقديرات نستطيع أن نقول إن (شارَكَ وأخواتها) أفعال ناصبة لمفعولين لأنها حقّقت ما يَلْزَمُ أن تحققه الأفعالُ الناصبةُ لمفعولين:

1) فأفعال (شارك وأخواتها) تنتمي إلى حقل دلالي واحد هو المشاركة، وهو مفهوم مركب من مجموعة أحداث.

2) أمكن تأويل (شارك وأخواتها) إلى أفعال/أحداث متعددة تفسر العلاقات التي بين عناصر الجملة، وهي (أشرك، خاض، حاكى، خاض).

3) اثنان من الأفعال المقدَّرة - وهما أشرك، خاض - ناصبان للمفعولين المنصوبين الصريحين هما (العمة، الحفلة). وكلاهما علاقته بالفاعل الصريح (هند) علاقة إحداث.

4) بين المفهوم المركب (المشاركة) والأفعال/الأحداث المقدرة علاقة الوجود الافتقاري، فهذه الأفعال/الأحداث المقدرة سبب لحصول المفهوم المركب؛ فلولا خوض هند الحفلة ما أمكن أن تكون شريكة لعمتها في احتفالها، ولولا أن العمة حاكت هندًا في خوض الحفلة ما أمكن أن تكون هند سببًا في إشراك عمتها.

5) يمكن تطبيق الأحداث المقدرة وعلاقاتها على كل أفعال (شارك وأخواتها).

6) كل فعل مقدَّر وقع تأثيره على إحدى الوحدات المصرَّح بها أو المقدرة في الجملة، وكانت علاقة الفعل المقدر بهذه الوحدة علاقة تأثير لا علاقة تموقع.

**نتائج الدراسة:**

1) بيّنت الدراسة إمكان الإفادة في تحليل دلالات المفعول به من تقسيم نظرية السبر للموجودات - من حيث كيفية تصور العقل لها - إلى ستة مسبورات (مقولات) هي: الوحدة، الحدث، العلاقة، الحالة، الوجدان، الزمان.

2) أوضحت الدراسة رأي الباحث في مفهوم الحدث، وهو مفهوم معقد مركب يتطلب: وجود وِحْدة + تكون هذه الوحدة هي السبب في إحداث الحدث + تستغرق حياة الحدث زمنًا + قد تُصرِّح اللغة بالمسبور الذي أصابه الحدث أو لا تصرح + قد يكون الحدث معنى صريحًا أو مقدَّرًا.

3) الجملة هي (التركيب الذي يدل على أن وِحْدة لغوية أو مجموعة وِحْدات أنجزت حدثًا؛ دلالة ظاهرة أو مقدَّرة؛ على أن يكون هذا الحدث مستغرقًا زمنًا طبيعيًا)، وهذا التعريف يلغي الاعتقاد السائد بأن بعض الجمل اسمية ليس فيها حدث. ويلغي كذلك فكرة وجود جملة إسنادية وجملة غير إسنادية، فالجملة لا بد لها من الإسناد، ونَعُدّ الإسناد مفهومًا يتحقق بأن تُنْجِز وِحْدةُ حدثًا عَبْرَ لفظ ظاهر أو مقدَّر، وعلى هذا فإن كل التراكيب التي تدل على إنجاز وحدة لحدث - تُعَدّ جملة حَدثية.

4) على مستوى المعنى الوظيفي ثمة نسبتان تركيبيتان، إحداهما النسبة الإسنادية والأخرى النسبة التقييدية، فأما الإسناد فلا نحصره في شكل لغوي واحد هو الجملة؛ بل قد يفهم الإسناد من فقرة أو عمل أدبي أو نحوهما، المهم أن يُحقِّق معطيات مفهوم الحدث، وأن يتضمن صراحة أو تقديرًا المسند إليه والمسند. وأما النسبة التقييدية فَتَدُلّ على وصف مُلْصَق بوحدة غير متحركة، فهو مثل الصورة الفوتوغرافية الصامتة؛ على خلاف النسبة الإسنادية فإنها فِلْم متحرك تؤدي فيه وِحْدةُ نشاطًا ديناميكيًا يستغرق زمنًا.

5) إن الحدث من منظور فيزيائي يَفْنَى بمجرد وقوعه على المفعول به، فيصيب الوحدة أو الوحدات المتأثرة بها دَفْعَة واحدة في زمن واحد، ولذا نعتقد أن أي حدث لا يقع إلا على مفعول به واحد، فإذا نَصَبَت (أعطى وأخواتها) مفعولين أوّلنا الفعل إلى ثلاثة أفعال لا تتعدى إلا إلى مفعول به واحد: أكرم، دَفَعَ، تسلَّم. وبسبب هذا التأويل تكون كل العلاقات الناشئة بين الفعل المقدَّر ومعمولاته علاقات مجاوزة.

6) إذا كان العقل يَفُوق اللغة في تصوراته التي تعجز اللغة عن التعبير عن بعضها كما ترى اللسانيات العرفنية؛ فإن اللغة من الوجهة السبرية تَفُوق العقل في اختزالها لمجموعة أفكار في لفظ واحد، ولا طاقة للعقل بالتفكير في كل هذه الألفاظ المختزلة دَفْعة واحدة، بل يُضطر إلى تفكيكها والتأمل في كل فكرة على حدة. وهذا ما رأيناه في اختزال مجموعة دلالات للمفاعيل مع أفعالها المضمرة- في جملة واحدة.

7) العلاقات المباشرة: وهي العلاقات التي تُفْهَم عند التصريح بالحدث في الجملة أو إدراكه بالحواس، مع التصريح بطرفي العلاقة أو إدراكهما بالحواس. فالتصريح بهذه المسبورات يجعل العلاقة المفهومة معنى حرفيًا وليست معنى مسكوتًا عنه، فالحدث المصرح به هو المحرِّك الديناميكي للعلاقات المباشرة التي بينه وبين معمولاته في الجملة.

8) العلاقات المجاوزة: وهي التي لم يُصرَّح فيها بالحدث الخاص بها ولم يُدْرَك بالحواس، ومع ذلك يمكن استنتاج العلاقة لوجود طرفَي العلاقة أو أحدهما؛ لأن أطراف العلاقة إنما هي حالات بمنزلة الآثار التي خلّفها الحدث، فكأنها علامات يُهتدى بها إلى الحدث رغم انقضائه وفنائه. والحدث المقدَّر هو المحرك الديناميكي للعلاقات المجاوزة التي بينه وبين معمولاته.

9) في حالِ إدخال حرف الجر اللام على المفعول به المستلم في جملة أعطى وأخواتها فإن الفعل لا يدل إلا على حدث واحد هو "دَفَعَ" من الأحداث التي يحتملها معناه، وتنشأ بينه وبين معمولاته علاقات مباشرة. وأما العلاقة بين المستلِم والمستلَم فهي علاقةِ توجيهٍ مُجاوِزة؛ أي أن معنى تسلُّم المستلِم للمستلَم معنى اقتضائي مفهومٌ من معنى حرفي هو توجيهِ المستلَم إلى المستلِم.

10) إن حروف الجر الدالة على التعدي نحو (نصحتُ لك) و(علمتُ بالخبر) لا يدُل مجرورها على من وقع عليه فعل الفاعل إلا بالمعنى الاقتضائي فقط. وإن تعوّد الناس على هذا المعنى الاقتضائي قد أوهم بعض الدارسين أن ما بعد حرف الجر دال على من وقع عليه الفعل في المستوى الوظيفي. وهو في الحقيقة من التطور اللغوي الذي نقل العقل العربي من العلاقة المجاوزة إلى العلاقة المباشرة.

11) الاقتضاء أو الاستدلال أو الاستنتاج مَلَكة عقلية تُعِين على توقُّع الطرف الغائب من طرفَي العلاقة بملاحظة طرفها المذكور، كأن يستعين العقلُ بالظرف في توقع المظروف، ويستعين بالمسبَّب في توقع السبب، ويستعين بالكل في توقع الجزء، ويستعين بالجزئيات في إدراك كلِّيِّها.

12) لا يُعَدّ المنصوب على نزع الخافض نحو {اطْرَحُوهُ أَرْضًا} مفعولًا به؛ لأن تقدير حرف الجر يتنافى مع إرادة المعنى الوظيفي للمفعول به وهو الدلالة على من وقع عليه فعل الفاعل.

13) ينطلق النحوي من المعنى المعجمي (علاقة الكلمة بموضوعها الخارجي)، ثم يبحث في التركيب عن الوحدة اللغوية التي تتصل مع هذا المعنى المعجمي بإحدى العلاقات المباشرة (الإحداث، التمكين، التأثير، الاستعانة، الظرفية، التموقعية، الحالية).

14) لا يُعَدّ الفعل في نظرية السبر متعدّيًا إلى مفعولين أو ثلاثة إلا إذا حقق مجموعة شروط ذكرناها في تحليل مجموعات الأفعال المتعدية.

- أن ينتمي هذا الفعل إلى مجموعة أفعال يجمعها حقل دلالي واحد، ويكون هذا الحقل الدلالي مفهومًا مركَّبًا من مجموعة أحداث/ أفعال مقدرة.
- إمكان تأويل كل فعل من أفعال المجموعة إلى أحداث متعددة تفسر كل العلاقات التي بين عناصر الجملة.
- إن كان الفعل متعدّيًا إلى مفعولين فإن اثنين من أحداثه/ أفعاله المقدرة ينصبان المفعولين الصريحين (الأول والثاني)، وكلا الفعلين علاقته بالفاعل الصريح علاقة إحداث.

- أن يكون بين المفهوم المركب والأحداث/ الأفعال المقدرة علاقة الوجود الافتقاري، فهذه الأحداث المقدرة سبب لحصول المفهوم المركب، ولولاها ما وُجِدَ.
- إمكان تطبيق الأحداث المقدرة وعلاقاتها على كل أفعال المجموعة.
- أن يقع تأثير كل حدث مقدَّر وقع على إحدى الوحدات المصرَّح بها أو المقدرة في الجملة، وأن تكون علاقة الحدث المقدر بهذه الوحدة علاقة تأثير لا علاقة تموقع.
- إذا لم تتحقق الشروط السابقة فإن الفعل المذكور في الجملة متعدٍّ إلى مفعول به واحد، وأما الاسم الثاني المنصوب في جملته فليس مفعولًا به ثانيًا لأنه ليس متأثرًا بهذا الفعل المصرَّح به ولا بحدث مقدَّرٍ علاقته بالفعل المذكور علاقة وجود افتقاري.

15) العربي حين يُدْخِل حرف الجر يَعْمَد - في المستوى النحوي - إلى إقصاء المجرور عن دلالة مَن وقع عليه فعل الفاعل، فاللام في (نصحتُ لك) تفيد تخصيص النصح وتوجيهه للمخاطب، فهو مستقبِلُ للنصح لا واقع عليه النصحُ. ولا يُفْهَم أن المخاطب واقع عليه النصح من المعنى اللغوي المباشر بل من المعنى المسكوت عنه المستنتج بالعقل. فثمة فرق بين (المعنى الحرفي الذي ينشأ بعلاقات مباشرة بين علامة لغوية وعلامة لغوية أخرى لوجود حدث مصرّح به) و(المعنى الاقتضائي الذي يُتوصَّل إليه بالاستنتاج العقلي المنطلقِ من المعنى الحرفي).

16) المعنى المعجمي هو معنى الكلمة، والمعنى النحوي هو العلاقات المباشرة (النسبة الإسنادية والنسب التقييدية والمعاني الأسلوبية) التي تنشأ في التركيب من الدور الذي تقدمه كل كلمة بالنظر إلى العلاقة التي بينها وبين كلمة أو كلمات أخرى داخل التركيب نفسه، والنحوي ينطلق من المعنى المعجمي ثم يبحث في التركيب عن الوحدة اللغوية التي تتصل مع هذا المعنى المعجمي بإحدى العلاقات المباشرة (الإحداث، التمكين، التأثير، الاستعانة، الظرفية، التموقعية، الحالية).

17) المعنى الدلالي (علاقة دلالة الجملة بالقضية التي تدل عليه في الواقع الطبيعي) لا علاقة للنحو به؛ فقد تسمع من يكذب - ولا تعلم أنه كاذب - ويقول (قتل زيدٌ عمرًا) فتفهم على المستوى النحوي علاقة الإحداث بين القتل وزيد، وعلاقة التأثير بين القتل وعمرو، وعلاقة التمكين بين زيد وعمرو، رغم أن هذه العلاقات في المستوى الدلالي غير متحققة.

# Multiple Functional Significance of the Object: A Study in the Light of the Theory of *Propping*

**Khalid Sulaiman Alkindi,** *Associate professor, Sultan Qaboos University, Oman.*

## Abstract

The term "*object*" for grammarians denotes: 1- What the "*subject*" has fallen on. 2-The result of the conversion. 3- The "*predicate*" and the "*ascribed* to it" in the attribution indicating what the subject's verb fell on. 4- Who participated in the action and other functions. Because of the multiplicity of functions of the "*object*", its concept has become ambiguous among grammarians with other concepts such as "*Mansob because of the deletion of the preposition*". This study seeks to find out the reason that prompted the grammarians to launch the term "*object*" on all these functions despite their differences and to solve the problem of confusion in the concepts of the object with other concepts, using the theory of "*propping*", which is a modern ontological and epistemological theory that seeks to evaluate the foundations of science and solve its terminological problems.

**Keywords:** Object, Multiplicity of functions, Theory of *propping*.

## الهوامش

(1) الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: محمد محمد تامر وآخرون، 2009 مادة (سبر).

(2) ممن أورد هذه المفاهيم ابن سينا في "الحدود"، والآمدي في "كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين"، وهما من الرسائل التي حققها عبد الأمير الأعسم في كتابه: المصطلح الفلسفي عند العرب، ط1، التنوير، 2009.

(3) الكندي، أبو إسحاق يعقوب، الحدود والرسوم، ضمن مجموعة رسائل حققها عبد الأمير الأعسم في كتاب "المصطلح الفلسفي عند العرب"، ط1، التنوير، 2009، ص191.

(4) الكندي، الحدود والرسوم ص191.

(5) حسّان، تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط، د.ت، ص240-252.

(6) من هؤلاء: رجاء بن مفتاح، الزمان والجهة والمظهر بين النحاة والأصوليين، دراسة لسانية، دار نقوش عربية، تونس، ط1: 2016، ص34.

(7) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، تح: إبراهيم محمد عبد الله، ط1، دار سعد الدين، 2013 ج1 ص256

(8) انظر في: العكبري، أبو البقاء أحمد بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت؛ دار الفكر، دمشق، ط1: 1995م، ج1 ص261-262.

(9) الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2: 1971، ص105

(10) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1 ص267-268.

(11) شرح المفصل ج1 ص293.

(12) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1 ص255-256.

(13) إيفانز، فيفيان، جرين، ميلاني، علم الدلالة الإدراكي، ترجمة: أحمد الشيمي، مجلة فصول: الإدراكيات، المجلد (4/25)، العدد (100)، صيف (2017)، ص81-82.

(14) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3: 1999، ص131.

(15) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1 ص277.

(16) المجلة العلمية، كلية الآداب، جامعة طنطا، العدد السادس والثلاثون، يوليو 2019.

(17) أعني بالمصدر الميمي غير المعلِّل نحو (مَفْسَدة) فإنه لا يدل على الحدث المجرد؛ بل يدل على سبب الحدث: سبب للفساد أو سبب للإفساد.

(18) السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2: 2003، ج2 ص311.

(19) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، جامعة قاريونس، 1978م، ص387-388.

(20) أبو البقاء العكبري، اللباب، ج1 ص148.

**المصادر والمراجع:**

الآمدي، **كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين**، تحقيق: عبد الأمير الأعسم، ضمن كتاب "المصطلح الفلسفي عند العرب"، ط1، التنوير، 2009.

الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **لمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2: 1971.

إيفانز، فيفيان، جرين، ميلاني، **علم الدلالة الإدراكي**، ترجمة: أحمد الشيمي، مجلة فصول: الإدراكيات، المجلد (4/25)، العدد (100)، صيف (2017).

السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2: 2003.

الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تح: محمد محمد تامر وآخرون، 2009.

حسّان، تمّام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط، د.ت.

رجاء بن مفتاح، **الزمان والجهة والمظهر بين النحاة والأصوليين، دراسة لسانية**، دار نقوش عربية، تونس، ط1: 2016.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، **مجالس العلماء**، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3: 1999.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، جامعة قاريونس، 1978م.

ابن سينا، **الحدود**، تحقيق: عبد الأمير الأعسم، ضمن كتاب "المصطلح الفلسفي عند العرب"، ط1، التنوير، 2009.

الكندي، أبو إسحاق يعقوب، **الحدود والرسوم**، تحقيق: عبد الأمير الأعسم، ضمن كتاب "المصطلح الفلسفي عند العرب"، ط1، التنوير، 2009.

الكندي، خالد بن سليمان بن مهنا، **"السبر ... أورجانون العلوم الجديد"**، بيت الغشام، مسقط، 2020.

الكندي، خالد بن سليمان بن مهنا، إشكال مفهوم الإسناد عند اللغويين والمناطقة ودور نظرية السبر في معالجته، **المجلة العلمية**، كلية الآداب، جامعة طنطا، العدد السادس والثلاثون، يوليو 2019.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، **شرح المفصل**، تح: إبراهيم محمد عبد الله، ط1، دار سعد الدين، 2013.